توجُه مصر نحو تكتل الإيكواس لزيادة الصادرات المصرية

د. وفاء سعد ابراهيم يوسف*

مستخلص

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل الصادرات السلعية المصرية بين مصر ودول المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والمعروفة بدول تكتل الإيكواس ECOWAS، والتى تشتمل على ١٥ دولة خلال فترة الدراسة (٢٠٠٢-٢٠٢١)، بإستخدام بيانات مجمعة Panel Data من خلال نموذج الجاذبية الأساسى The Basic Gravity Model. ومن أجل تحقيق هذا الهدف تم تناول الإطار النظرى لنشأة تكتل الإيكواس، مع عرض تحليلى لحجم الصادرات السلعية المصرية لدول التكتل خلال فترة الدراسة. وتوصّلت الدراسة إلى أن هناك تأثير إيجابى لكل من الناتج المحلى الإجمالى لدول تكتل الإيكواس، والناتج المحلى الإجمالى لمصر، وسكان دول تكتل الإيكواس، على الصادرات السلعية المصرية لدول التكتل، بالإضافة إلى التأثير السلبى للمسافة الجغرافية على الصادرات السلعية المصرية لدول التكتل.

كلمات مفتاحية: نموذج الجاذبية الأساسى، الإيكواس، مصر، البيانات المجمعة، الصادرات السلعية المصرية.

Abstract:

The main objective of this study is to analyze Egyptian commodity exports between Egypt and the countries of the Economic Community of West African States, ECOWAS bloc 15 countries, over the period (2002-2021), using panel data through the basic gravity model. The study explored, the theoretical of the ECOWAS bloc, the study analyzed the volume of Egyptian commodity exports to the bloc countries. The study showed that there is a positive impact of each of the GDP of the ECOWAS bloc countries, the GDP of Egypt, and the population of the ECOWAS bloc countries on Egyptian commodity exports to the bloc countries, in addition to the negative impact of geographical distance on Egyptian commodity exports to the bloc countries.

Key Words: Basic Gravity Model, ECOWAS, Egypt, Panel Data, Egyptian Commodity Exports.

* استاذ الاقتصاد المساعد بقسم الاقتصاد والتجارة الخارجية، كلية التجارة وادارة الاعمال،جامعة حلوان.
Email: Wafaa.youssef@commerce.helwan.edu.eg

أولاً: المقدمـة:

إن من أهم خصائص النظام العالمى الجديد هو الإتجاه المتزايد نحو تكوين التكتلات الاقتصادية ليكون نطاقاً تتضاءل فيه أهمية اقتصاد الدولة الواحدة عند رسم السياسات الاقتصادية التى تتعامل مع العالم الخارجى، ويتزايد فى هذا المجال التكتل الاقتصادى للحصول على أكبر مكاسب ممكنة من التجارة الدولية وتدفقات الإستثمار وتنسيق السياسات الاقتصادية داخلياً وخارجياً.

وعند التركيز على القارة الأفريقية فهى تعانى من العديد من المشاكل الاقتصادية الضخمة ومنها، إرتفاع عجز الموازنة والدين العام مع إنخفاض فى حجم الناتج المحلى الإجمالى، بالإضافة إلى إرتفاع معدل البطالة ومعدل التضخم، كذلك إنخفاض فى معدل الإستثمار داخل القارة الأفريقية، ومن ثم زيادة معدل الفقر وصغر حجم الأسواق الأفريقية.

ولكى يتم التغلب على تلك المشاكل عملت الدول الأفريقية على تأسيس العديد من التكتلات الاقتصادية الإقليمية مثل الإتحاد المغرب العربى AMU، والمجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا ECCAS، ومجموعة دول جنوب أفريقيا للتنمية SADC، والسوق المشتركة لدول شرق وجنوب أفريقيا COMESA، والمجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ECOWAS (الطاهر، مصطفى،٢٠١٨، ص: ٦٥).

وتعتبر مصر من أهم الدول الأفريقية التى تحاول دائماً التواجد فى أفريقيا وإيجاد الحلول الاقتصادية لفتح المزيد من الأسواق الأفريقية، حيث تعمل مصر على زيادة حجم صادراتها للدول الأفريقية ومنها دول تكتل الإيكواس لزيادة قدرة مصر على المنافسة فى أفريقيا، كذلك تجد مصر تكتل الإيكواس سوق جيد وواعد لمنتجاتها السلعية، بالإضافة إلى عدد من التكتلات الأفريقية الآخرى بديلاً عن السوق العالمى مثل السوق الأوروبى والأمريكى التى تواجه مصر فيه منافسة شرسة أمام صادراتها.

ويهتم الاقتصاد بنموذج الجاذبية لتفسير التجارة الدولية والتدفقات التجارية بين الدول، خاصة مع ظهور عدد من الظواهر الاقتصادية مثل التجارة داخل الصناعة الواحدة والعناقيد الصناعية وتجزئة الإنتاج. ويأخذ نموذج الجاذبية إسمه من قانون الجاذبية للعالم نيوتن وهو أن قوى الجاذبية تتوقف على كتل الأجسام المتجاذبة كما تتوقف على المسافة الفاصلة بينهما، وأثبت أن قوة التجاذب المادى بين حجمين تتناسب طردياً مع حاصل ضرب كتليتهما وعكسياً مع مربع المسافة بينهما(Kincses, Toth,2014, P:6).

والجدير بالذكر أن نموذج الجاذبية شكل من أشكال نموذج الإنحدار المتعدد الذى يتضمن متغيرين مستقلين أو أكثر لتفسير متغير تابع واحد، إلا أن نموذج الجاذبية يتميز

بإستخدامه فى معالجة موضوعات مرتبطة بالتجارة الدولية مثل التكلفة عند الحدود، وتفسير أنماط التجارة، وتفسير أثر خلق التجارة وتحويل التجارة فى معالجة موضوع الإقليمية، بالإضافة إلى تقدير التجارة المحتملة حيث يفسر نموذج الجاذبية الصادرات الثنائية بين دول العينة التى تم إختبارها، ويستخدم النموذج فى عملية المحاكاة للحصول على التجارة الثنائية الطبيعية بين أى من الدول بالإعتماد على المسافة، والناتج المحلى الإجمالى، والسكان، ومقارنتها بعد ذلك بالتجارة المحتملة فنحصل على الصادرات الثنائية المحتملة "لذلك سيتم استخدامه فى الدراسة الحالية" (محمد، ٢٠١٢، ص:١٣).

ومن ثم تتمثل مشكلة الدراسة الحالية فى قدرة مصر على تحسين الوضع الاقتصادى المصرى من خلال فتح أسواق أفريقية لمنتجاتها دون الإعتماد فقط على الأسواق الأوروبية والأمريكية لزيادة تواجد المنتجات المصرية داخل الأسواق الأفريقية، وأيضاً التواجد المصرى داخل القارة الأفريقية. وبالتالى يتمثل السؤال الرئيسى لمشكلة الدراسة فى "إلى أى مدى تستطيع مصر الإستفادة من التكتلات الأفريقية ومنها تكتل الإيكواس لزيادة الصادرات المصرية وخاصة الصادرات السلعية؟". كذلك تقوم هذه الدراسة على فرضية أساسية وهى "يوجد تأثير لعوامل نموذج الجاذبية الأساسى على حجم الصادرات السلعية المصرية إلى دول تكتل الإيكواس".

وتهدف هذه الدراسة إلى إختبار مدى صحة أو خطأ الفرضية الأساسية، بجانب تناول الإطار النظرى لتكتل الإيكواس وعرض تحليل لحجم الصادرات السلعية المصرية لدول تكتل الإيكواس خلال فترة الدراسة. وفى سبيل تحقيق هذا الهدف تعتمد منهجية الدراسة الحالية على الأسلوب الوصفى فى عرض الأدبيات والدراسات السابقة، بالإضافة إلى تحليل وعرض الصادرات السلعية المصرية من مصر إلى دول التكتل خلال فترة الدراسة (٢٠٠٢-٢٠٢١)، بجانب الأسلوب القياسى بإستخدام نموذج الجاذبية الأساسى لتوضيح أهم العوامل المؤثرة على حجم الصادرات السلعية المصرية لدول تكتل الإيكواس، وهى الناتج المحلى الإجمالى لمصر، والناتج المحلى الإجمالى لدول التكتل، وسكان دول تكتل الإيكواس، بالإضافة إلى المسافة الجغرافية خلال فترة الدراسة.

وتشتمل الدراسة الحالية على خمسة أجزاء بخلاف المقدمة حيث يعرض الجزء الأول أهم الأدبيات والدراسات السابقة، أما الجزء الثانى فيتناول الإطار النظرى لدول تكتل الإيكواس من حيث النشأة والأهداف، وأهم التحديات والسلبيات التى تواجه التكتل، ويبين الجزء الثالث تحليل لحجم الصادرات السلعية المصرية بين مصر ودول تكتل الإيكواس خلال فترة الدراسة، بالإضافة إلى الجزء الرابع الذى يتناول النموذج القياسى، وأخيراً الجزء الخامس والذى يعرض أهم نتائج وتوصيات الدراسة.

ثانياً: الأدبيات و الدراسات السابقة :

هناك عدد من الدراسات والأدبيات التى اهتمت بدول تكتل الإيكواس ومحاولة توضيح مدى مساهمته فى زيادة التجارة البينية بين الدول الأعضاء، ومدى مساهمة التكتل ككل فى حجم التجارة العالمية بإستخدام نموذج الجاذبية، ومن هذه الدراسات:

- دراسة (Zannou, 2010) تناولت تأثير أهم العوامل المؤثرة على حجم التجارة البينية بين دول تكتل الإيكواس من خلال إستخدام نموذج الجاذبية خلال الفترة الزمنية (١٩٨٠-٢٠٠٠). ومن أهم تلك العوامل الناتج المحلى الإجمالى للدول، حجم السكان، معدل الصرف، المسافة الجغرافية، الإنفتاح التجارى، التقارب اللغوى، والسياسات النقدية. وتوصلت الدراسة إلى التأثير الإيجابى والمعنوى لكل من الناتج المحلى الإجمالى للدول وحجم السكان ومعدل الصرف والإنفتاح التجارى، فبلغ حجم تأثير الإنفتاح التجارى ما بين ٥-٦% خلال فترة الدراسة. أما المسافة الجغرافية فلها تأثير سلبى على حجم التجارة البينية "كما هو متوقع" فعند زيادة المسافة الجغرافية بين دولتان ١٠% تنخفض التجارة البينية بما يقارب ٨-١٣%.

- دراسة (Afesorgbor & Bergeiik, 2011) حيث تناولت تأثير الإتفاقيات التجارية والعضوية المتعددة فى التكتلات الاقتصادية على حجم التجارة بين دول التكتل بإستخدام نموذج الجاذبية خلال الفترة الزمنية (١٩٩٥-٢٠٠٦)، بالتطبيق على ٣٥ دولة أعضاء فى تكتل الإيكواس وتكتل السادك مقارنة مع التجارة البينية بين دول الاتحاد الأوروبى. وتوصلت الدراسة إلى أن هناك تأثير معنوى وإيجابى للإتفاقيات التجارية والعضوية المتعددة لدول أعضاء كل من تكتل الإيكواس وتكتل السادك على حجم التجارة والتدفقات التجارية بشكل أفضل من دول الاتحاد الأوروبى.

- كذلك دراسة (Seid, 2013) توضح أن عدد التكتلات الاقتصادية والإتفاقيات الثنائية فى القارة الأفريقية أكبر من الإتفاقيات والتكتلات المبرمة فى القارة الأوروبية والأسيوية، وبالرغم من ذلك تعانى تلك التكتلات والإتفاقيات من أداء منخفض وتأثير منخفض على حجم التجارة البينية أو على مساهمة تلك التكتلات فى حجم التجارة العالمية. وتعمل تلك الدراسة على إيجاد العوامل أو الأسباب وراء ذلك الأداء المنخفض بالتطبيق على تكتل كل من الإيكواس والسادك والكوميسا. بإستخدام نموذج الجاذبية والبيانات المجمعة Panel Data بأهم متغيرات النموذج وهى، الناتج المحلى الإجمالى والسكان والمسافة والحدود واللغة ومعدل الصرف. وتوصلت الدراسة إلى أن تباين أداء الإتفاقيات والقدرة على تطبيق التكتل بشكل أفضل له دور كبير فى تفاوت مساهمة التكتلات فى زيادة التجارة البينية بين دول التكتل وخصوصاً بين دول تكتل الكوميسا،

حيث فى تكتل الإيكواس والسادك الأداء كان أفضل والتأثير على حجم التجارة البينية متزايد.

- أما دراسة (Luqman, el.al, 2016) تهدف إلى إختبار تأثير الإتفاقيات التجارية على التجارة البينية لدول تكتل الإيكواس ١٥ دولة" التى تستخدم نفس العملة النقدية" بإستخدام البيانات المجمعة Panel Data والبيانات المقطعية Cross Section Data خلال الفترة الزمنية (١٩٨١-٢٠١٣). بالإعتماد على نموذج الجاذبية الأساسى الإستاتيكى والديناميكى بإستخدام المتغيرات الأساسية للنموذج وبعض المتغيرات الأخرى وهى المسافة الجغرافية، الناتج المحلى الإجمالى، حجم السكان، معدل الصرف، التضخم واللغة المشتركة ومعدل الإستثمارات الأجنبية المباشرة والإنفتاح التجارى. وتوصلت الدراسة إلى وجود تأثير معنوى وقوى للإتفاقيات على حجم التجارة البينية بين دول تكتل الإيكواس.

- دراسة (Osabuohien, 2019) توضح تأثير إتفاقيات التجارة الإقليمية بين دول تكتل الإيكواس على حجم التجارة البينية بإستخدام نموذج الجاذبية بطريقة OLS وطريقة PPML خلال الفترة الزمنية (٢٠٠٦-٢٠١٣). وبالإضافة إلى العوامل الأساسية لنموذج الجاذبية، تم التركيز على عدد من العوامل الأخرى وهى، متغير المقاومة متعددة الأطراف بين دول التكتل، التكامل التجارى، وإتفاقيات التكامل الاقتصادى بين دول التكتل. وتوصلت الدراسة إلى أن الدول التى لها إتفاقيات ثنائية تجارية بينهم بالإضافة إلى وجود تكامل اقتصادى فى أى مرحلة من مراحل التكامل الاقتصادى تزداد التجارة البينية بينهم عن الدول التى ليس لديها تكامل اقتصادى، مع العلم أن الدراسة أوضحت أن قيم تأثير عوامل نموذج الجاذبية بإستخدام طريقة OLS أكبر من قيم تأثير عوامل النموذج بإستخدام طريقة PPML.

- وتناولت دراسة (Olayungbo, Lqbal, 2021) نموذج الجاذبية لتوضيح التجارة لعدد ست من التكتلات الاقتصادية الأفريقية وهى ECOWAS, SADC, SACU, COMESA,ECCAS, EAC خلال الفترة الزمنية (١٩٨٠-٢٠١٨). وتوصلت الدراسة إلى أن تكتل COMESA له أعلى مساهمة فى التجارة والصادرات العالمية يليها تكتل EAC و تكتل ECOWAS. اما تكتل SADC و تكتل SACU و تكتل ECCAS أقل تجارة ومساهمة فى الصادرات العالمية. وقد يرجع الإرتفاع فى مساهمة تكتل ECOWAS و EAC فى الصادرات العالمية إلى كبر عدد أعضاء التكتلين مع إرتفاع معدل النمو الاقتصادى لعدد من الدول الأعضاء مثل جنوب أفريقيا ونيجيريا وكينيا ورواندا.

ويتضح من عرض الدراسات والأدبيات السابقة مدى الإهتمام بالتكتلات الأفريقية ومدى مساهمتها فى حجم التجارة العالمية، بالإضافة إلى أهمية نموذج الجاذبية فى القياس. لذلك ترجع أهمية الدراسة الحالية فى توضيح مدى قدرة مصر على الإستفادة من التكتلات الأفريقية فى زيادة التجارة البينية لتصبح تلك التكتلات البوابة التى تعبر مصر من خلالها إلى السوق الأفريقى بشكل كبير كمحاولة من الحكومة المصرية لمواجهة المنافسة الشرسة التى تواجها من التكتلات الأوروبية والأسيوية الآخرى.

ثالثاً: الإطار النظرى :تكتل الإيكواس ECOWAS BLOC:

يعتبر دول تكتل الإيكواس من أحد أهم تطبيقات التكتلات الاقتصادية فى القارة الأفريقية بعد تكتل الكوميسا، حيث تتسم التكتلات الاقتصادية فى أفريقيا بالتفاوت الملحوظ فى الموارد الإقتصادية وبالأخص الموارد المالية والموارد البشرية والتى تمثل من أهم عوائق التكامل فى القارة الأفريقية، بالإضافة إلى الظروف السياسية والأمنية التى تعانى منها معظم الدول الأفريقية، كذلك عدم وجود إطار تشريعى وتنظيمى فى الدول خاصة بالتكامل وأسس تأسيسه، بخلاف التفاوت فى مستويات التنمية وضعف البنية التحتية ونقص الموارد المالية والتبعية الخارجية. وبالرغم من تلك العوائق عملت الدول الأفريقية على إنشاء عدد من التكتلات الإقليمية للإستفادة من إيجابيات التكامل ومن أهمها، تعزيز القدرة التفاوضية للدول الأعضاء والتخفيف من الصراعات الإقليمية وتحقيق التنمية الاقتصادية وتعزيز المنافسة فى الأسواق الخارجية (الطاهر، مصطفى، ٢٠١٨، ص: ٧٤).

ويعتبر تكتل الإيكواس واحد من أهم التكتلات الاقتصادية التى عملت الدول الأفريقية على إنشائها لعدد من الدوافع أهمها الدوافع الاقتصادية ومنها على سبيل المثال، أن العملية التكاملية تساعد فى خلق أسواق اقتصادية تتمتع بالقدرة على البقاء والإستمرار وتسمح بمعالجة قصور عوامل الإنتاج فى الدول الأفريقية، كذلك وجود خطط للتكامل والمشروعات تمثل الإطار المناسب لجذب الموارد والأسواق فى الدول الأفريقية، كما يؤدى التكامل إلى المنافسة بين المنتجات الأفريقية فى دول القارة السمراء. كذلك يتميز التكتل بالتنوع الثقافى واللغوى فهو يتحدث اللغة البريطانية واللغة الفرنسية وأيضاً اللغة البرتغالية " نتيجة قوى الإستعمار"، بالإضافة إلى اللغات المحلية (احمد، ٢٠١٦، ص: ١٥).

وبشكل عام يمكن النظر للتكتل الاقتصادى على إنه إزالة كافة العقبات التى تعترض التجارة القائمة بين مجموعة من الدول الأعضاء فى التكامل الاقتصادى، وفى مقدمتها إزالة العقبات الجمركية وغير الجمركية والعقبات التى تعرقل إنسياب حركات رؤوس

الأموال وإنتقال العمالة وتنسيق وتجانس السياسات الاقتصادية المختلفة التى تؤدى إلى نشأة كيان اقتصادى واحد بين هذه الدول.

ويتضح من ذلك صعوبة تطبيق الدول للتكتل الاقتصادى بشكل كامل مرة واحدة، ومن ثم تم وضع عدد من مراحل التكامل الاقتصادى، وهى إتفاقية التجارة التفضيلية، منطقة التجارة الحرة، الإتحاد الجمركى، السوق المشتركة، الإتحاد الاقتصادى، الإتحاد النقدى، والتكامل الاقتصادى التام. وتتميز كل مرحلة بتهيئة الدول الأعضاء لدرجة من التكامل تجعلها تصلح للإنتقال إلى المرحلة التالية وصولاً إلى مرحلة التكامل الاقتصادى التام (Balassa,1973, p:15).

وتعود أولى محاولات التكامل فى منطقة غرب أفريقيا إلى عام ١٩٤٥ بتأسيس المجموعة المالية الأفريقية CFA والتى جمعت الدول الفرنكوفونية فى منطقة غرب أفريقيا، وكان الهدف من هذا التجمع هو إعتماد الفرنك كعملة موحدة، وفى عام ١٩٦٤ أقترح رئيس ليبيريا "وليام تيبمان" أول مرة فكرة إنشاء تجمع اقتصادى لدول غرب أفريقيا تحصل على موافقة الكوديفوار وغينيا وليبيريا والسيراليون. إلا أن هذه الفكرة لم تجسد على أرض الواقع، وفى سنة ١٩٧٢ أعلن رئيس نيجيريا "ياكوبو جوون" ورئيس التوجو "جاناسينغايى اياديما" عن قيامهما بجولة فى منطقة غرب أفريقيا للترويج للمشروع والعمل على تجسيده، وتأسست رسمياً الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا فى ١٩٧٥/٥/٢٨ (شيبانى، ٢٠٢١، ص ص:٣١٨-٣١٩).

ويلى ذلك إنشاء منطقة التجارة الحرة بين دول غرب أفريقيا حيث قامت بإلغاء القيود الكمية والتعريفات الجمركية على التجارة البينية عدا السلع الصناعية من جانب بعض دول الأعضاء، وتحرير حركة الأفراد بإلغاء تصاريح السفر وتأشيرات الدخول لمواطنى الإيكواس لتسعين يوماً، وكذلك حرية الإقامة. ومازال الإيكواس لم ينتقل إلى مرحلة الإتحاد الجمركى، وقد يرجع ذلك إلى تنفيذ التكتل السياسات والبرتوكولات لإنشاءه والتركيز على تنفيذ الأطر المؤسسية دون التطبيق مما أخر تنفيذ المعاهدة نتيجة لتأخر الدول الأعضاء فى إجراء تخفيضات التعريفات الجمركية، كما لم يتم إصدار قانون للإستثمار يتيح لمواطنى الإيكواس إنشاء كيانات اقتصادية فى أراضى الدول الأعضاء الأخرى (شاهين، ابراهيم، ٢٠١٨، ص: ٥).

وكان الهدف الأساسى من تأسيس تكتل الإيكواس هو الإهتمام بمشاكل التنمية الاقتصادية والقضاء على الفقر والحد من التبعية الاقتصادية وإيجاد آليات جديدة لتحقيق النمو، كما وقعت الدول الأعضاء على إتفاقية لاغوس Lagos التى تدعو إلى تحرير التنقل والتجارة بين الدول الأعضاء. ويضم التكتل حالياً ١٥ دولة وهى بينين، بوركينافاسو، كوت ديفوار، غينيا بيساو، مالى، النيجر، السينغال، التوجو، غامبيا، غانا،

غينيا، نيجيريا، سيراليون، كابو فيردى" الرأس الاخضر"، وليبيريا. ويبلغ إجمالى السكان التكتل ٢١٠ مليون نسمة أى ما يعادل ربع سكان القارة الأفريقية.

وتهدف إتفاقية لاغوس تطوير وترقية التعاون فى المجال الاقتصادى وخاصة قطاع الصناعة والنقل والمواصلات، الطاقة، الزراعة، الموارد الطبيعية، التجارة، والقضايا المالية والإجتماعية والثقافية لرفع مستوى معيشة شعوب منطقة غرب أفريقيا والحفاظ على الإستقرار الاقتصادى.

كما ينص التكتل على مجموعة من المبادىء أهمها: المساواة والترابط بين الدول الأعضاء، التضامن والإكتفاء الذاتى والجماعى، التعاون بين الدول ومواءمة السياسات وتكامل البرامج، عدم الإعتداء بين الدول الأعضاء، الحفاظ على السلام والأمن والإستقرار الاقتصادى من خلال تعزيز وتقوية علاقات حسن الجوار، التسوية السلمية للنزاعات بين الدول الأعضاء والتعاون النشط بين الدول المجاورة وتعزيز البيئة السلمية كشرط مسبق للتنمية الاقتصادية، إحترام وتعزيز وحماية حقوق الإنسان والشعوب وفقاً لأحكام الميثاق الأفريقى لحقوق الإنسان، الشفافية والعدالة الاقتصادية والاجتماعية، الإعتراف وإحترام القواعد والمبادىء القانونية للتكتل، التوزيع العادل لتكاليف وفوائد التكامل الإقتصادى، وتعزيز وتوطيد نظام حكم ديمقراطى فى كل دولة عضو من دول أعضاء التكتل (www.ecowas.int/doucumention).

إلا أن التكتل واجه مجموعة من التحديات سواء على المستوى الاقتصادى أو الأمنى، فعلى المستوى الاقتصادى فشهد التكتل إختلافات متباينة فى التعريفة والقيود الجمركية بين دول أعضاء التكتل بالرغم من من الإتفاق على تسهيل القيود الجمركية وإلغائها، بالإضافة إلى إرتفاع أسعار النفط والطاقة وضرورة تعزيز الإدارة الهيكلية لاقتصاد دول التكتل ووضع توقيت زمنى واضح لتنفيذ إجراءات برنامج التعاون النقدى للتكتل. اما على المستوى السياسى فشهدت دول التكتل صراعات سياسية وأمنية شديدة، بالإضافة إلى عدم إستقرار الحكومات والتدخل من قبل الدول المستعمرة لها من قبل مثل التواجد الفرنسى داخل دول التكتل "كما سيتم توضيحه لاحقاً".

ويتكون الهيكل التنظيمى لدول تكتل الإيكواس من مجلس رؤساء الدول والحكومات وهو الهيئة العليا لإتخاذ القرار حيث يعطى التوجيهات لكل المؤسسات والدول الأعضاء بالتكتل، كما أنه المسئول عن رقابة وتوجيه الوظائف التنفيذية وكذلك تنفيذ القرارات والتوجيهات على كافة المؤسسات التابعة للإيكواس ومتابعة المشروعات القائمة خلال الإجتماع الذى ينعقد سنوياً. بالإضافة إلى مجلس الوزراء الذى يعمل على مساعدة مجلس رؤساء وحكومات الدول فى إدارة عمليات التكتل، حيث يقوم بإعداد ورفع التوصيات لمجلس رؤساء حكومات الدول وكذلك إعطاء التوجيهات لكافة المعاهد

والمؤسسات التابعة له فيما عدا ذلك المؤسسات التابعة لمجلس الوزراء الدول وبصفة عامة يضع الخطوات العملية موضع التنفيذ (www.ecowas.int/doucumention).

كما يتكون الهيكل التنظيمى من السكرتارية التنفيذية وهى مسئولة عن تنفيذ قرارات مجلس الوزراء ومجلس رؤساء الدول والحكومات، كما أنها تقدم مقترحاتها إلى مجلس الوزراء من أجل الحصول على الموافقة عليها، بالإضافة إلى إعداد تقارير خاصة بنشاط التكتل وبإجتماعات مجلس رؤساء الدول والحكومات ومجلس الوزراء. ويرأس السكرتارية التنفيذية سكرتير تنفيذى وهو أكبر موظف تنفيذى فى التكتل ويتم تعينه من قبل مجلس رؤساء الدول والحكومات ويظل فى منصبه أربع أعوام، ويمكن أن يتم تعينه مرة أخرى وله اثنان من المساعدين ومراقب لنشاط السكرتارية ويكونوا مسئولين عن الإدارة اليومية للتكتل وكل مؤسساتها ويتم تعينهم من قبل مجلس الوزراء.

أما بالنسبة للجان الفنية المختصة وهى تضم عدة ممثلين من كل دولة عضو ويتم تعيين هؤلاء بناءً على ترشيحات الدول الأعضاء كما يمكن تعيين مساعدين ومستشاريين للجان. ومن هذه اللجان لجنة التجارة والهجرة والجمارك والنقد والمدفوعات، لجنة النقل والإتصالات والطاقة، لجنة الصناعة والزراعة والموارد الطبيعية، لجنة الشئون الإجتماعية والثقافية، لجنة البنوك المركزية لغرب أفريقيا، لجنة حركة رؤوس الأموال وشئون رأس المال. وهناك مؤسسات آخرى تابعة للهيكل التنظيمى للتكتل مثل محكمة التكتل وتعمل على تحقيق العدالة بين الدول الأعضاء، وصندوق التعاون والتعويض والتنمية ويعمل على توفير التمويل اللازم للمشروعات المختلفة لدول الأعضاء (شاهين، ابراهيم، ٢٠١٨، ص: ٨).

وعلى الرغم من أن طبيعة تكتل الإيكواس هى طبيعة اقتصادية إلا أن قادة ورؤساء الدول الأعضاء قرروا أن يكون للقضايا السياسية والأمنية وجود ومكان فى إختصاصات هذا التكتل. فتم الإتفاق على وضع ميثاق للدفاع المشترك بين الدول التكتل فى القمة الرابعة للتكتل بالعاصمة السنغالية داكار فى عام ١٩٧٩ ودخل حيز التنفيذ فى عام ١٩٨٠ ليكون أول خطوة فى إطار الأمن الجماعى الأفريقى للتكتلات الإقليمية فى القارة.

ويواجه التكتل إتهام بتطبيق رؤيا الدول الغربية على المستوى السياسى بالرغم من أن الإيكواس ظاهرياً يحرص على تحقيق هدف تحصين الإقليم الغربى الأفريقى والذى يعرف بحزام الإنقلابات من الإستبداد العسكرى، والعمل على تحول دول المنطقة نحو الديمقراطية وهو الهدف الذى حدده التكتل منذ تسعينيات القرن الماضى. إلا أن شبهة تبعية التكتل لمصلحة فرنسا والاتحاد الأوروبى وتنفيذ الأجندة الأوروبية تشوب عمل تكتل الإيكواس، كما تم إتهام التكتل من جانب الحكومات المعاقبة بأنها أداة فى يد

المستعمر القديم يستخدمها لكبح كل محاولات تلك الدول الخروج من الهيمنة الأوروبية الفرنسية.

ويمكن ملاحظة تقارب التكتل مع الغرب وخاصة الإتحاد الأوروبى من خلال الأحداث التى شهدتها بعض دول التكتل فى القارة الأفريقية خلال السنوات الأخيرة مثل ما يحدث فى النيجر بعد الإنقلاب العسكرى الذى نفذه بعض قادة الجيش هناك. وفرض الإيكواس عقوبات على كل من مالى وبوركينا فاسو التى شهدتا إنقلابات عسكرية مناهضة للحكومات الموالية للغرب، وعلى الرغم من أن العقوبات المفروضة كانت آثارها متفاوتة على الدولتان إلا أن النتيجة المرجوة منها تحققت، وهى إضعاف الشعوب والحكومات الغير موالية للغرب. ففى مالى على سبيل المثال، قاد الكونيول "اسيمى غويتا" إنقلاباً ضد الرئيس "ابراهيم بوبكركيتا" فى اغسطس من عام ٢٠٢٠ بعد أشهر من الإحتجاجات الشعبية وتم إعلان أن فرنسا لم يعد لها أساس قانونى لتنفيذ عمليات عسكرية فى أراضى الدولة بعد إنسحاب "باماكو" من إتفاقيات الدفاع الرئيسية. إلا أن ذلك عرض مالى إلى عقوبات شديدة من قبل التكتل بسبب عدم إحترام المجلس العسكرى الموعد النهائى لإجراء الإنتخابات من أجل إعادة المدنين إلى السلطة، وهذا الإجراء جاء بعد ٥ أيام فقط من خطاب الرئيس الفرنسى "ايمانويل ماكرون" طلب فيه من التكتل إتخاذ التدابير اللازمة لإستعادة الديمقراطية فى مالى(شاهين، ابراهيم، ٢٠١٨، ص: ١١).

وعقد الإتحاد الأفريقى مع تكتل الإيكواس عدد من الإتفاقيات حيث تعتبر التكتلات الأفريقية أقرب إلى الدول فى التعامل من الإتحاد الأفريقى، فتعاون الإيكواس مع الإتحاد الأفريقى فى كثير من المبادرات التى تقوم بعمل خطط إستراتيجية وبرامج تنفيذية للتنمية الإجتماعية والاقتصادية منها التعاون بين الإتحاد والإيكواس فى برنامج النيباد، فركز على مجالات الزراعة والتعدين وتصنيع الأدوية والصناعة والعلوم النووية والإتصالات والمعلومات والمواصلات، ولكى يتم تفعيل البرنامج قام التكتل بتشجيع ومساندة الدول الأعضاء فى الإيكواس بإنشاء وحدات تابعة للبرنامج لتنفذ أنشطته المحلية وتسمى مراكز التميز (Union Africane,2014, 13).

ومن العرض السابق يتضح ما يشهده العالم من توجه نحو إقامة التجمعات الاقتصادية الإقليمية للإستفادة من المزايا المختلفة التى توفرها العضوية فى هذه التجمعات، ومن هذا المنطلق إنضمت مصر لعضوية العديد من التجمعات الاقتصادية ومن أهمها المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا الإيكواس فى عام ٢٠٠٤، والجدير بالذكر أن مصر تتمتع بعضوية هذه المنظمة بصفتها عضواً مراقباً. وهناك العديد من الأسباب التى جعلت مصر تتجه نحو الإيكواس منها على سبيل المثال لا الحصر، أن الإيكواس تمثل سوق ضخمة للمواد الأولية اللازمة للصناعة المصرية والمنتجات

المصرية الأخرى، وزيادة حجم السوق ومن جذب المستثمرين ورجال الأعمال، بالإضافة إلى زيادة الإنتاج ومستوى التوظيف وتحقيق الأمن الغذائى وتوفير فرص للإستثمار داخل دول تكتل الإيكواس من خلال الحصول على إعفاءات وإمتيازات (www.ecowas.int/doucumention).

ويتضح من العرض السابق أن تكتل الإيكواس من أهم التكتلات الأفريقية التى تم إنشائها بغرض زيادة التجارة البينية بين دول التكتل، وعقد المزيد من الإتفاقيات بين دول التكتل وباقى الدول الأفريقية ومنها مصر. التى تعتبر من أهم الدول الأفريقية ذات السوق الضخم الذى يمنح دول التكتل فرصة لعرض السلع الأفريقية، وعلى الجانب الآخر فإن مصر تجد تكتل الإيكواس سوق كبير وواعد لعرض السلع المصرية ذات الجودة وزيادة التجارة البينية وزيادة الصادرات المصرية، وهذا ما سيتم توضيحه فى البند التالى.

رابعاً: تحليل الصادرات المصرية الى دول تكتل الإيكواس

إن العلاقات التجارية بين مصر والقارة الأفريقية تكتسب مع مرور الوقت أهمية متزايدة خاصة على البعد الاقتصادى، فتمثل أفريقيا إحدى الأسواق الجغرافية المستهدفة للصادرات المصرية لسهولة نفاذ المنتجات المصرية لها. فمن الملاحظ أن دول تكتل الإيكواس والتى تعتبر من الأسواق الصاعدة للصادرات المصرية تبلغ قيمة إمكانيات التصدير غير المستغلة إلى تلك الدول ٨٦٨,٤ مليون دولار أمريكى بحلول عام ٢٠٢٤ وهو ما يعادل ٠,٩% من القيمة المستهدفة لتعزيز الصادرات المصرية، وقد تم تسجيل أن إمكانيات التصدير غير المستغلة إلى دول تكتل الإيكواس تبلغ ٤,٥% من إجمالى الفرص التصديرية غير المستغلة لمصر بحلول عام ٢٠٢٤ (www.mti.gov.eg).

كما سجلت علاقات التبادل التجارى بين مصر ودول تكتل الإيكواس حوالى ٤٩١,١ مليون دولار أمريكى فى عام ٢٠١٩ وهو ما يعادل ٧,٢% فقط من إجمالى التبادل التجارى مع القارة الأفريقية وهو يعادل أيضاً ٠,٢% فقط من إجمالى حجم التبادل التجارى لتكتل الإيكواس مع دول العالم. وقد حققت مصر فائض تجارى مع دول تكتل الإيكواس بلغ ٣٥١,١ مليون دولار امريكى فى عام ٢٠١٩ حيث تصدرت نيجيريا المرتبة الأولى بقيمة ١٣٣,٢مليون دولار أمريكى فى عام ٢٠١٩ "كما سيتم توضيحه لاحقاً". وإحتلت غينيا بيساو المرتبة الأخيرة من دول تكتل الإيكواس حيث سجلت أعلى نسبة من الإمكانيات التصدير غير المستغلة وبلغت ٩٤,٥% "كما سيتم توضيح ذلك لاحقاً"(www.itc.org).

ومن هذا المنطلق يتضح من تحليل الصادرات السلعية المصرية إلى دول تكتل الإيكواس خلال فترة الدراسة (٢٠٠٢-٢٠٢١)، ومن بيانات الجدول رقم (١) فى

الملحق الإحصائى أن نيجيريا تحتل المرتبة الأولى من بين دول تكتل الإيكواس فى الصادرات السلعية المصرية، حيث بلغت ٧٤٢٠ ألف دولار فى عام ٢٠٠٢ وإرتفعت لتصل إلى ٣٠٧٣٨ ألف دولار فى عام ٢٠٠٤، وإستمرت فى الزيادة بشكل متكرر وتدريجى لتبلغ ٤٦٧٨٠٣ ألف دولار فى عام ٢٠٠٨، وقد يرجع ذلك إلى إقامة معرضين تجاريين للشركات المصرية فى نيجيريا فى عام ٢٠٠٨، بالإضافة إلى إنشاء مجلس الأعمال بين مصر ونيجيريا فى نفس العام. ثم بلغت ٨٧٢٤٣ ألف دولار فى عام ٢٠١٦ ثم وصلت إلى ١٣٨٣٩٥ ألف دولار فى نهاية فترة الدراسة عام ٢٠٢١، وقد يرجع ذلك إلى حجم السوق النيجيرى الكبير بالنسبة لباقى دول تكتل الإيكواس، حيث بلغ حجم سكان نيجيريا فى بداية الفترة ١٢٨,٥٩٦ مليون نسمة وإستمرت الزيادة السكانية لتصل إلى ٢١١,٤٠١ فى نهاية فترة الدراسة عام ٢٠٢١.

وتأتى غانا فى المرتية الثانية بالنسبة لحجم الصادرات السلعية المصرية لدول تكتل الإيكواس بإجمالى ٧٠٥٠ ألف دولار فى عام ٢٠٠٢، ثم بلغت ٩٢٧٤ ألف دولار فى عام ٢٠٠٧، ثم شهدت إرتفاعات متكررة لتصل إلى ١٢٨٥٨٧ ألف دولار فى عام ٢٠٢١. ويلى ذلك كوت ديفوار حيث تحتل المرتبة الثالثة فى حجم الصادرات السلعية المصرية فبلغت ٢١٧٠ ألف دولار فى عام ٢٠٠٢، ثم بلغت ٥٤٦١ ألف دولار فى عام ٢٠٠٧، ثم شهدت كذلك نسبة فى الزيادة لتصل إلى ٣٧٥٤١ ألف دولار فى عام ٢٠١٤، وبلغت ١٣٥٣٢٤ ألف دولار فى عام ٢٠٢١. ومن الملاحظ أن كوت ديفوار تفوقت على غانا فى حجم الصادرات السلعية المصرية فى نهاية فترة الدراسة عام ٢٠٢١، وقد يرجع ذلك إلى المشاكل السياسية التى تعانى منها غانا فى الفترة الأخيرة.

أما باقى دول التكتل فكانت الصادرات السلعية المصرية متقاربة خلال فترة الدراسة ما عدا دولة كابو فيردى "الرأس الأخضر" التى إحتلت المرتبة الأخيرة من دول التكتل، حيث بلغت صفر فى بداية فترة الدراسة (٢٠٠٢-٢٠٠٦) ثم بدأت فى الإرتفاع إلى أن بلغت ١١٨٢ ألف دولار فى عام ٢٠٠٩. ثم إستمرت فى الإرتفاع إلى أن وصلت فى نهاية فترة الدراسة ١٧٥٠ ألف دولار فى عام ٢٠٢١، يليها دولة غينيا -بيساو فبلغت حجم الصادرات السلعية المصرية ٣ ألف دولار فى عام ٢٠٠٢ بداية فترة الدراسة، وإرتفعت لتصل إلى ٤٧٠٢ ألف دولار فى عام ٢٠١١ ثم إنخفضت مرة أخرى وبشكل متتالى لتصل فى نهاية فترة الدراسة ١٣٢ ألف دولار فى عام ٢٠٢١، وقد يرجع ذلك لإنخفاض العلاقات السياسية بين الدولة المصرية وبين الدولتان، بالإضافة لذلك عدم وجود إتفاقيات ثنائية اقتصادية بينهما بشكل منفصل عن دول تكتل الإيكواس.

شكل البيانى (١)

حجم الصادرات السلعية المصرية إلى دول تكتل الإيكواس خلال الفترة الدراسة (٢٠٠٢-٢٠٢١)

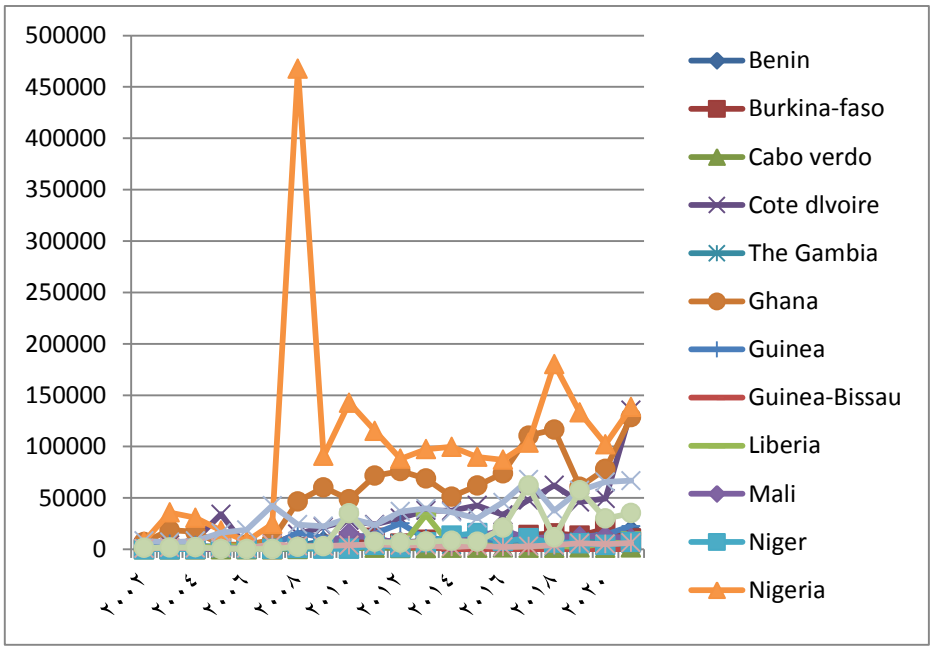

المصدر: www.itc.org

وتتركز معظم الصادرات السلعية المصرية إلى دول تكتل الإيكواس فى ثلاث سلع وهى الصمغ والمستخلصات النباتية الآخرى، القهوة والشاى والتوابل، والحبوب. حيث تصدر مصر الصمغ والمستخلصات النباتية الأخرى إلى ١٢ دولة من دول التكتل وهى: بنين، بوركينافاسو، كابو فيردى "الرأس الأخضر"، كوت ديفوار، غامبيا، غينيا، ليبريا، مالى، نيجر، غانا، سنغال، وسيراليون. يلى ذلك القهوة والشاى والتوابل تصدرها إلى ٤ دول من دول التكتل وهى: كوت ديفوار، غامبيا، مالى، وسيراليون، وأيضاً تصدر الحبوب إلى ٤ دول من دول التكتل من أصل ١٥ دولة وهى: كوت ديفوار، غامبيا، غينيا، والنيجر.

يلى ذلك عدد من السلع المختلفة مثل مركبات غير السكك الحديدية وعربات الترام وأجزائها، النحاس ومصنوعاته، الأسمدة، البلاستيكات ومصنوعاتها، الورق والورق المقوى، مصنوعات الحديد والصلب، الفواكه والمكسرات، الزجاج والأوانى الزجاجية، الأثاث والمراتب والمفروشات.

الشكل البيانى رقم (٢)

التوزيع السلعى للصادرات لدول تكتل الإيكواس خلال الفترة (٢٠٠٢-٢٠٢١)

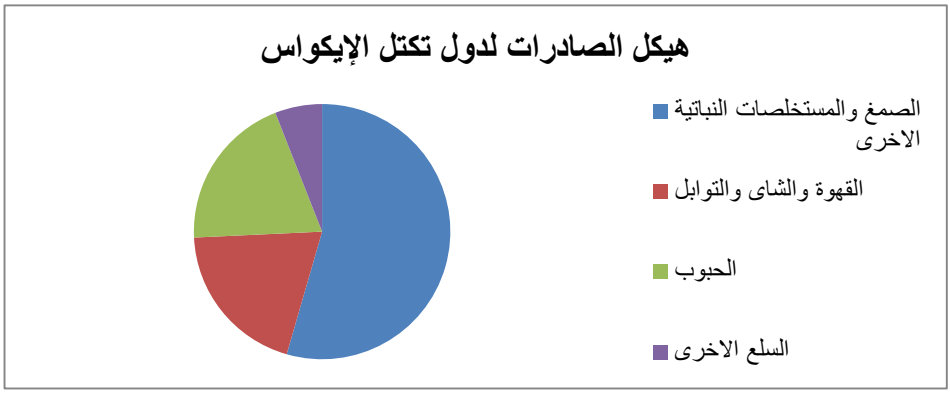

المصدر: www.itc.org

ومن التحليل السابق يتضح أن الدول الثلاث كوت ديفوار وغانا ونيجيريا تمثل أعلى نسبة من حجم الصادرات السلعية المصرية خلال فترة الدراسة (٢٠٠٢-٢٠٢١)، وأن دول كابو فيردى، وغينيا بيساو، يحتلوا أقل نسبة من حجم الصادرات السلعية المصرية خلال فترة الدراسة (٢٠٠٢-٢٠٢١). كما أن سلعة الصمغ والمستخلصات النباتية الآخرى تحتل المرتبة الأولى فى الصادرات السلعية إلى دول التكتل حيث تصدر إلى ١٢ دولة من أصل ١٥ دولة للتكتل.

مع العلم أن الصادرات السلعية المصرية إلى دول تكتل الإيكواس تواجه منافسة من عدد من دول العالم خاصة الصين والتى تحظى بالنصيب الأكبر من إجمالى واردات التكتل والتى تبلغ ٢٥,٣ مليار دولار أمريكى، بالإضافة إلى فرنسا والبرتغال المنافس الأول للصادرات المصرية فى السنغال وكابو فيردى على التوالى. وقد يرجع ذلك إلى رغبة دول تكتل الإيكواس من الإستيراد من الدول المستعمرة لها فى وقت سابق.

ويرجع هذا التنافس الشديد على سوق دول تكتل الإيكواس والمواجهة الشرسة التى تقابلها مصر فى حجم صادراتها إلى التكتل إلى عدد من الأسباب، على سبيل المثال غياب الخدمات اللوجستية الداعمة للتصدير إلى الدول الأفريقية مقارنة بالصين والهند، بالإضافة إلى إرتفاع تكلفة التجارة الثنائية بين مصر ودول تكتل الإيكواس، وطول مدة الشحن والتى قد تصل إلى ٢٨ يوماً. وهذا يثبت العلاقة العكسية بين حجم الصادرات والمسافة الجغرافية لدول تكتل الإيكواس (ويؤكد ذلك نتائج القياس والذى سيتم عرضه لاحقاً). كذلك إرتفاع المخاطرالأمنية فى دول التكتل نتيجة عدم الإستقرار السياسى

والأمنى بها، كما هناك قصور واضح فى دور القطاع المصرفى والبنوك فى تغطية التأمين على الصادرات إلى تلك الدول (مختار، ٢٠٢٢، ص: ٧).

والجدير بالذكر أن دول تكتل الإيكواس تنظر أيضاً للسوق المصرى كسوق جاذب وفرصة لتصدير السلع المنتجه إليه، ويتمثل ذلك فى حجم الواردات السلعية المصرية من دول التكتل وتطور الميزان التجارى حيث بلغت الورادات ما يقارب ٨٨٦ ألف دولار فى عام ٢٠٠٣، وبلغ الميزان التجارى ما يقارب ٢,٢٨٢ مليون دولار، كما بلغت الواردات حوالى ٦٩٠ ألف دولار فى عام ٢٠٠٨، والميزان التجارى ١,٢٨٨ مليون دولار، وفى عام ٢٠١٥ بلغت الواردات ٧٢٥ ألف دولار وبلغ الميزان التجارى ٣٣٦ ألف دولار، وقد يرجع تدهور الميزان التجارى إلى الظروف السياسية التى تعانى منها دول التكتل فى ذلك الوقت من إضطرابات سياسية وأمنية، أما فى عام ٢٠٢١ وصلت الواردات إلى ٥٤٤ ألف دولار والميزان التجارى بلغ ١,٥٥٤ مليون دولار. وقد يرجع إنخفاض حجم الواردات المصرية من دول التكتل بشكل عام إلى عدم وجود إتفاقيات ثنائية بين مصر ودول التكتل كل دولة على حده بخلاف عدم قدرة منتجات دول التكتل على مواجهة المنافسة الشرسة من السلع الأوروبية والأمريكية التى حصلت على نصيب كبير من حجم السوق المصرى بجانب المنتجات المحلية.

خامساً: توصيف النموذج القياسى:

تستخدم الدراسة نموذج الجاذبية الأساسى لإختبار الصادرات السلعية المصرية إلى دول تكتل الإيكواس وهي ١٥ دولة خلال فترة الدراسة (٢٠٠٢-٢٠٢١). من خلال المتغيرات المستقلة وهي السكان والناتج المحلى الإجمالى لدول تكتل الإيكواس، بالإضافة إلى السكان والناتج المحلى الإجمالى لمصر، مع المسافة الجغرافية دون إستخدام المتغيرات التفسيرية الآخرى مثل معدل الصرف والإنفتاح التجارى والسياسات التجارية "الموضحة فى تطور نموذج الجاذبية"(Anderson, Wincoop, 2003). وذلك لأن المتغيرات الأساسية لها التأثير الأكبر فى حجم التجارة بين مصر ودول التكتل وخاصة الصادرات السلعية دون المتغيرات الآخرى. والمعادلة رقم (١) تبين المتغيرات التفسيرية لنموذج الجاذبية الأساسى التى تؤثر على الصادرات السلعية المصرية إلى دول تكتل الإيكواس.

$$X_{iJt} = a_0 + a_1 P_e + a_2 P_c + a_3 GDP_e + a_4 GDP_c + a_5 D_{ij} + a_6 Z_t \quad (1)$$

حيث أن: i = مصر، j = دولة الشريك (دول تكتل الإيكواس ١٥)، t = عدد سنوات الدراسة وهي (٢٠٠٢-٢٠٢١)، X = المتغير التابع ويمثل الصادرات السلعية المصرية

إلى دول تكتل الإيكواس بالألف دولار، P_e = سكان مصر، بالمليون نسمة، P_c = سكان دول تكتل الإيكواس بالمليون نسمة، GDP_e = حجم الناتج المحلى الإجمالى لمصر بالمليون دولار، GDP_c = حجم الناتج المحلى الإجمالى لدول تكتل الإيكواس بالمليون دولار، D = المسافة الجغرافية، وهى المسافة بين عاصمة مصر (القاهرة) وعواصم دول تكتل الإيكواس بالكيلو متر، Z = حد الخطأ العشوائي.

وتشير a_0 إلى ثابت المعادلة، أما (a_1, a_2, a_3 ,a_4, a_5, a_6,) فهي معلمات المتغيرات المستقلة. أما التأثير المتوقع للمتغيرات المستقلة على المتغير التابع (الصادرات السلعية المصرية)، فبالنسبة لـــ (P) هناك تأثير إيجابى للسكان سواء مصر أو سكان دول تكتل الإيكواس على الصادرات السلعية المصرية حيث يعبر السكان عن حجم السوق، فكلما زاد حجم السكان والذى يبلغ ٢١٠ مليون نسمة لدول تكتل الإيكواس يؤدى ذلك لكبر وإتساع حجم السوق المتاح أمام السلع، وبالتالي من المتوقع أن يكون معامل سكان مصر وسكان دول تكتل الإيكواس P_c, P_e أكبر من الصفر(a_1 >0)، (a_2>0) على التوالى، أي موجب.

فيما يتعلق بتأثير الناتج المحلى الإجمالى (GDP) على الصادرات السلعية المصرية، فمن المتوقع أن يكون معامل الناتج المحلى الإجمالى لمصر ومعامل الناتج المحلى الإجمالى لدول تكتل الإيكواس GDP_e، GDP_C أكبر من الصفر (a_3> 0) (a_4> 0) أي موجب، حيث أن زيادة الناتج المحلى الإجمالى، يعمل على تشجيع المستثمرين على المزيد من الإنتاج ومن ثم زيادة الفائض المحلى وزيادة الصادرات.

أما التأثير المتوقع للمسافة (D) على الصادرات السلعية المصرية فهو سالب، حيث يترتب على زيادة المسافة الجغرافية زيادة تكلفة النقل مما يعمل على زيادة أسعار السلع مما يقلل من الطلب عليها، وهذا يؤدى بدروه إلى خفض الإنتاج ومن ثم خفض الصادرات السلعية، لذلك من المتوقع أن يكون معامل المسافة أقل من الصفر (a_6 <0)، أي سالب.

وتستخدم الدراسة الحالية البيانات المجمعة Panel Data في القياس، من خلال نموذج الجاذبية الأساسى The Basic Gravity Model، ويوضح جدول (١) نتائج إختبارات جذر الوحدة التى تم إستخدام Levin, Lin & Chu Unit Root Test للبيانات المجمعة للحكم على مدي سكون أو إستقرار البيانات. ويوضح الجدول إستقرار

الناتج المحلى الإجمالى لدول تكتل الإيكواس، والصادرات السلعية المصرية عند المستوى الأول للفروق، مع إستقرار كل من سكان مصر، سكان دول تكتل الإيكواس، والناتج المحلى الإجمالى لمصر عند المستوى الصفرى، بإستخدام الثابت Intercept والإتجاه Trend وفترة إبطاء واحدة (Levin, et.al, 2002, p:5).

جدول (١)

نتائج إختبار جذر الوحدة لمتغيرات نموذج الجاذبية لتقدير الصادرات السلعية المصرية لدول تكتل الإيكواس (٢٠٠٢-٢٠٢١)

المتغيرات	اختبار Liven, Lin &Chu الإحصائي	المعنوية
Xi	-13.659*	0.000
GDPe	−1.853	0.031
GDPc	−7.625*	0.000
Pe	−2.903	0.024
Pc	−1.966	0.000

* مستقرة عند المستوي الأول للفروق.

المصدر: نتائج برنامج Eviews.

كذلك قبل تقدير النموذج لابد من التأكد من عدم وجود مشكلة الإرتباط المتعدد بين المتغيرات المستقلة المستخدمة في النموذج. ويقصد بالإرتباط المتعدد (Multicollinerarity) وجود علاقة إرتباط بين أحد المتغيرات المستقلة ومتغير أو أكثر من المتغيرات المستقلة الآخري، مما يؤثر على دقة المعلمات المقدرة. ويوضح جدول (٢) حساب الارتباط المتعدد من خلال البرنامج Eviews، ويوضح وجود إرتباط كبير بين سكان مصر والناتج المحلى الإجمالى لدول تكتل الإيكواس، ومن ثم تم حذف المتغير المستقل وهو سكان مصر.

جدول (٢)

نتائج إختبار الإرتباط correlation لتقدير نموذج الجاذبية لصادرات السلعية المصرية لتكتل دول الإيكواس (٢٠٢٢-٢٠٢١)

Variable	Pc	GDPe	GDPc
Pc	١,٠٠	٠,٠٨٢	٠,٠٧٦
GDPe	٠,٠٨٢	١,٠٠	٠,١٣
GDPc	٠,٠٧٦	٠,١٣	١,٠٠

المصدر: نتائج برنامج Eviews.

كذلك يوضح جدول(٣)و(٤)وجود مشكلة إختلاف تباين حد الخطأ Hetroskedasticity من خلال إستخدام إختبار Wald Test، واختبار Likelihood Ratio LR Test على التوالى.

جدول (٣)

إختبار Wald Test لمشكلة التباين Hetroskedasticity

T-statistic	Value	Df	Prob
F- statistic	71.786	(4.295)	0.000
Chi-square	287.146	4	0.000

Null hypothesis: c(1)=0,c(2)=0,c(3)=0,c(4)=0.

المصدر: نتائج برنامج Eviews.

جدول (٤)

إختبار LR Test لمشكلة التباين Hetroskedasticity

Value	Df	Prob
897.291	15	0.000

المصدر: نتائج برنامج Eviews.

ولعلاج ذلك سيتم إستخدام(EGLS). وبعد علاج مشكلات القياس، يتم مناقشة وتحليل نتائج تقدير النموذج.

-نتائج التقدير

تستخدم الدراسة الحالية طريقة البيانات المجمعة panel data من خلال إستخدام نموذج الجاذبية الأساسى The Basic Gravity Model لتقدير الصادرات السلعية المصرية إلى دول تكتل الإيكواس خلال الفترة (٢٠٠٢-٢٠٢١)، مع إستخدام طريقة (EGLS) لعلاج مشكلة التباين حد الخطأ. هذا وقد تم تجميع بيانات متغيرات الناتج المحلى الإجمالى والسكان عن الفترة (٢٠٠٢- ٢٠٢١) من مصدر بيانات صندوق النقد الدولى من الموقع الإلكتروني www.IMF\Data.org، علماً بأن البيانات بالمليون دولار ومليون نسمة على التوالى. بالإضافة إلى تجميع الصادرات السلعية المصرية لدول تكتل الإيكواس بالألف دولار من مركز التجارة الدولى International Trade Centre ITC، والحصول على المسافة الجغرافية بين عاصمة مصر وعواصم دول تكتل الإيكواس من الموقع الإلكترونى www.chemical- ecology.net.

ويقدم جدول (٥) نتائج تقدير نموذج الجاذبية لتقدير الصادرات السلعية المصرية لدول تكتل الإيكواس خلال الفترة (٢٠٠٢-٢٠٢١).

جدول (٥)
نتائج تقدير نموذج الجاذبية لتقدير الصادرات السلعية المصرية الى دول تكتل الإيكواس خلال الفترة (٢٠٠٢-٢٠٢١)

المتغيرات	Coefficient قيمة المعلمات	T-Statistic	المعنوية
C (الثابت)	26.091	1.878	0.061
Pc	1.890	0.783	0.434
GDPc	7.182	7.878	0.000
GDPe	2.224	23.696	0.000
Di	-1.094	-4.418	0.000
R^2	0.79		
Adjusted- R^2	0.78		
F-Statistic	281.013		0.000
D.W	1.803		

المصدر: نتائج برنامج Eviews.

تشير نتائج التقدير في جدول (٥) إلى أن قيمة معامل التحديد المعدل R^2 بلغت (٠,٧٨)، وهذا يعني أن المتغيرات المستقلة تفسر (٧٨%) من التغيرات في الصادرات السلعية المصرية إلى دول تكتل الإيكواس، وأن قيمة إختبار F الإحصائي يدل على أن النموذج جيد وقدرته التفسيرية عالية، وأن المتغيرات المستقلة لها تأثير معنوي إحصائياً على الصادرات السلعية المصرية إلى دول تكتل الإيكواس خلال فترة الدراسة، ما عدا متغير سكان دول تكتل الإيكواس فهو غير معنوى إحصائياً.

وفيما يتعلق بتأثير المتغيرات التفسيرية على الصادرات السلعية المصرية، فإن التقديرات تشير إلي أن إشارات معاملات المتغيرات التفسيرية تتفق مع تلك المتوقعة عند التوصيف النظري للنموذج. حيث بلغ التأثير الإيجابى لمعامل الناتج المحلى الإجمالى لدول تكتل الإيكواس على الصادرات السلعية المصرية (٧,١٨)، وهذا يعني أن زيادة الناتج المحلى الإجمالى بواحد دولار يؤدي إلي زيادة الصادرات السلعية المصرية ٧,١٨ دولار، ويدل ذلك على زيادة القوة الشرائية للأفراد داخل التكتل عند زيادة الدخول نتيجة زيادة الناتج المحلى الإجمالى، وبالتالى زيادة واردات التكتل وجزء منها تتمثل فى الصادرات السلعية المصرية. كما أن هذا التأثير معنوي إحصائياً عند مستوي ١%.

وفيما يتعلق بمعدل نمو الناتج المحلى الإجمالى لمصر فتشير التقديرات إلي وجود تأثير إيجابى للناتج المحلى الإجمالى على الصادرات السلعية المصرية، حيث بلغ معامل الناتج المحلى الإجمالى لمصر (٢,٢٢). وهذا يعني أنه زيادة الناتج المحلى الإجمالى بقيمة واحد دولار تؤدي إلي زيادة الصادرات السلعية المصرية بقيمة ٢,٢٢ دولار. وقد يرجع ذلك إلى زيادة قدرة الأفراد على الإستثمارات والتى تتحول إلى زيادة فى حجم الصادرات المصرية. كما أن هذا التأثير معنوي إحصائياً عند مستوي ١%.

هذا بالإضافة إلى التأثير الإيجابى لسكان دول تكتل الإيكواس على الصادرات السلعية المصرية حيث بلغ معامل السكان (١,٨٩)، وهذا يعنى أنه عند زيادة السكان بواحد نسمة تزداد الصادرات السلعية المصرية بقيمة ١,٨٩ دولار، مع العلم بأن هذا التأثير غير معنوى إحصائياً.

أما بالنسبة لمتغير المسافة الجغرافية فلها تأثير سلبى على الصادرات السلعية المصرية. حيث بلغ معامل المسافة (١,٠٩) وهذا يعنى أن زيادة المسافة الجغرافية بقيمة واحد كيلو متر تؤدى إلى إنخفاض الصادرات السلعية المصرية بقيمة ١,٠٩ دولار، ويدل ذلك على زيادة تكاليف النقل بين مصر ودول تكتل الإيكواس وطول مدة الشحن التى تصل إلى ٢٨ يوما " كما تم عرضها سابقا" كما أن هذا التأثير معنوى إحصائياً عند مستوى ١%.

ويتضح من العرض السابق لنتائج نموذج الجاذبية الأساسى بصحة الفرضية الأساسية وهى "يوجد تأثير لعوامل نموذج الجاذبية الأساسى على حجم الصاردات السلعية المصرية إلى دول تكتل الإيكواس"، بالإضافة إلى مدى ملائمة تفسير النموذج للصادرات السلعية المصرية إلى دول تكتل الإيكواس خلال فترة الدراسة (٢٠٠٢-٢٠٢١).

سادساً: الخلاصة والنتائج:

تهدف الدراسة إلى إختبار تفسير نموذج الجاذبية الأساسى على الصادرات السلعية المصرية إلى دول تكتل الإيكواس خلال فترة الدراسة (٢٠٠٢-٢٠٢١) بطريقة البيانات المجمعة panel data وطريقة (EGLS) وإستخدام نموذج الجاذبية الأساسى The Basic Gravity Model. وفى سبيل تحقيق هذا الهدف تم عرض بإختصار إلى الإطار النظرى لدول تكتل الإيكواس، من حيث النشأة والأهداف والمبادىء وأهم التحديات، كما تناولت الدراسة تحليل للصادرات السلعية المصرية لدول تكتل الإيكواس خلال فترة الدراسة وإتضح أن كل من نيجيريا وغانا وكوت ديفوار يحتلوا المراكز الأولى فى الصادرات السلعية المصرية على التوالى، وعلى خلاف ذلك إحتلت كل من كابو فيردى، وغينيا بيساو المركزين الأخرين فى الصادرات السلعية المصرية خلال فترة الدراسة (٢٠٠٢-٢٠٢١). كما أتضح أن سلعة الصمغ والمستخلصات النباتية الآخرى، وسلعة القهوة والشاى والتوابل، وسلعة الحبوب تمثل أهم ثلاث سلع يتم تصديرها إلى دول تكتل الإيكواس على التوالى.

بالإضافة إلى تناول نموذج الجاذبية الأساسى لتفسير الصادرات السلعية المصرية لدول تكتل الإيكواس خلال الفترة (٢٠٠٢-٢٠٢١) بطريقة البيانات المجمعة panel data وطريقة (EGLS)، وقد أظهرت نتائج النموذج:

أولاً: الأثر الإيجابى لسكان دول تكتل الإيكواس على الصادرات السلعية المصرية حيث بلغ التأثير الإيجابى لمعامل السكان على الصادرات السلعية (١,٨٩)، وهذا يعني أن

زيادة سكان تكتل الإيكواس بواحد نسمة تؤدي إلي زيادة الصادرات السلعية المصرية بقيمة ١,٨٩ دولار.

ثانياً: الأثر الإيجابي للناتج المحلى الإجمالى لدول تكتل الإيكواس على الصادرات السلعية المصرية، حيث بلغ معامل الناتج المحلى الإجمالى (٧,١٨). وهذا يعني أن زيادة الناتج المحلى الإجمالى بواحد دولار تؤدي إلي زيادة الصادرات السلعية المصرية بقيمة ٧,١٨ دولار.

ثالثاً: إن الناتج المحلى الإجمالى لمصر له تأثير إيجابى على الصادرات السلعية المصرية حيث بلغ معامل التأثير (٢,٢٢). وهذا يعنى أن زيادة الناتج المحلى الإجمالى لمصر بواحد دولار يؤدى إلى زيادة الصادرات السلعية المصرية إلى دول التكتل بقيمة ٢,٢٢ دولار.

رابعاً: أن المسافة الجغرافية لها تأثير سلبى على الصادرات السلعية المصرية بلغ (١,٠٩) وهذا يعنى أنه زيادة المسافة بواحد كيلو متر تؤدى إلى إنخفاض الصادرات السلعية المصرية بقيمة ١,٠٩ دولار.

ومن ثم فإن النتائج السابقة توضح صحة الفرضية الأساسية وهى "يوجد تأثير لعوامل نموذج الجاذبية الأساسى على حجم الصاردات السلعية المصرية إلى دول تكتل الإيكواس". وهكذا يمكن لمصر الإتجاه إلى الإنضمام لمزيد من التكتلات والإتفاقيات الأفريقية للإستفادة من القرب الجغرافى ومن حجم الاقتصاد، والعمل على المزيد من عقد المزيد من الإتفاقيات بين التكتلات الأفريقية لزيادة التجارة البينية وفتح أسواق أخرى أمام السلع المصرية. ولذلك هناك مجموعة من التوصيات:

* يجب أن تستمر الحكومة المصرية فى التوجه نحو القارة الأفريقية على المستوى الاقتصادى لأنها تعتبر البديل الأمثل للصادرات المصرية بدلاً من الأسواق الأمريكية والأوروبية.

*المزيد من الإهتمام بعقد الإتفاقيات الثنائية والإقليمية بين حكومة الدولة المصرية وحكومات الدول الافريقية لزيادة معدلات التبادل التجارى، خاصة دول تكتل الإيكواس لكبر حجم السوق فيبلغ حجم سكان التكتل ٢١٠ مليون نسمة أى ما يقارب ربع سكان القارة الأفريقية.

* إنتاج السلع المصرية الموجه للسوق الأفريقى بمواصفات تناسب ذوق المستهلك الأفريقى وبجودة عالمية لكسب المستهلك الأفريقى وولاؤه.

*مراجعة مؤشرات أداء الموانىء المصرية بما يحسن من كفاءتها ودعم الخدمات اللوجستية بها.

* إقامة صندوق مشترك لتمويل التدفق التجارى بين مصر ودول تكتل الإيكواس، والإستعانة بخدمات البنك الأفريقى للتصدير والإستيراد لدعم الصادرات المصرية للأسواق الأفريقية وخاصة دول تكتل الإيكواس.

قائمة المراجع :

أولاً: المراجع باللغة العربية:

-احمد ، سعيد على .(٢٠١٦)، "خبرات التكامل فى التجمعات الإقليمية الأفريقية حالة تجمع دول الساحل والصحراء(سين-صاد)"، آفاق افريقية، المجلد:١٣، العدد: ٤٤، ص ص: ١١-٣٨.

- الطاهر، شليحى، مصطفى، مختارى. (٢٠١٨)، "تقييم لتجارب التكامل الاقتصادى فى أفريقيا"، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، المجلد: ٣، العدد: ٦، ص ص :٦٤-٧٦.

-شاهين، محمد. ابراهيم، ابراهيم. (٢٠١٨)، "خطوات لتقيم التكامل الاقليمى للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (ECOWAS)" ، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة.

-شيبانى ، محمد. (٢٠٢١)، "دور منظمة الإيكواس فى تسوعية النزاعات فى غرب أفريقيا: دراسة فى الآليات والإنجازات"، مجلة مدارات سياسية، المجلد ٥، العدد:١، ص ص: ٣١٦-٣٣٠.

- محمد، علاوى،(٢٠١٢)، "تحليل تدفقات التجارة العربية البينية بإستخدام نموذج الجاذبية"، مجلة الباحث، عدد: ١٠.

-مختار، هند. (٢٠٢٢)، "تعزيز التجارة بين مصر والمجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا"، مجلس الوزراء، القاهرة.

ثانياً: المراجع باللغة الأجنبية:

-Anderson. J, E.Wincoop . (2003), Gravity with Gravitas; A Solution to the Border Puzzle, "American Economic Review", Vol. 93, No. 1, PP: - Balassa.B, 170-192.

(1973), "The Theory of Economic Integration", Allen and Urwin, London .

- Kincses. A. and G. Toth. (2014), The Application of Gravity Model in The Investigation of Spatial Structure, ACTA, Polytechnica Hungarica, Vol. 11, No. 2. - Levin. A, C. Lin and C. Chu, "Unit Root Test in Panel Data Asymptotic and Finite Sample Properties", "Journal of Econometrics", No. 108, (2002) pp: 1-24.

- Luqman. A. N. Baker. A. Aziz.(2016), "The Gravity Model Approach ;An Application on the ECOWAS Trading Bloc", South East European Journal of Economics and Business, Vol.11, No. 1, PP; 67-75

- Olayungbo. D. B. Lqbal. (2021)," An Empirical Analysis of African Trade Blocs Effects on the Economy: New Evidence from the Gravity Model", Future Business Journal, Vol. 7, No.1. - Osabuohien, S. et.al . (2019), " Bilateral Trade Performance in West Africa: A Gravity Model Estimation", African Development Review, Vol. 31, No. 1, PP: 1-14.

- Seid.E.(2013), "Regional Integration and Trade in Africa ;Augmented Gravity Model Approach", The Horn Economic and Social Policy Insitute (HESPI), Working Paper, No. 13/3.

- Singh. A. S .Padhi. (2020), "India and Trade Blocs: A Gravity Model Analysis", Theoretical and Applied Economics, Vol. (xxvii), No, 4(625), PP; 217-232.

- Union Africaine .(2014), AGENDA 2063, L Afrique que nous voulons, Deuxieme Edition.

- Zannou, A. (2010), "Determinants of Intra-ECOWAS Trade Flows", African Journal of Business Management, Vol. 4, No. 5, PP: 678-686.

ثالثاً: المواقع الإلكترونية:

www.ecowas.int/documentation-

www.itc.org-

www.mti.gov.eg-

الملحق الإحصائى

جدول (١)

الصادرات السلعية المصرية إلى دول تكتل الإيكواس بالألف دولار

خلال فترة الدراسة (٢٠٠٢-٢٠٢١)

The Gambia	Cote dlvoire	Cabo verdo	Burkina-Faso	Benin	السنة
614	2170	0	448	1107	2002
567	4291	1	363	1791	2003
1117	9213	0	166	1103	2004
1213	34122	6	2383	604	2005
856	2078	0	511	499	2006
2248	5461	21	191	688	2007
2489	14833	66	1903	3513	2008
6159	21773	1182	4245	8012	2009
3467	28174	873	7721	5742	2010
5272	24244	1543	11038	6775	2011
5473	30428	1180	5468	7468	2012
4899	37813	1045	9194	7519	2013
4619	37541	1529	7139	11017	2014
6151	42656	1601	9040	14407	2015
2268	33500	1651	9752	7586	2016
3593	47826	1460	13940	9840	2017
3397	62272	1413	15507	5281	2018
7328	46014	1625	13399	6432	2019
7462	49419	1349	20052	9014	2020
5902	135324	1750	10328	18909	2021

المصدر: www.ITC.org

تابع جدول (١)

Mali	Liberia	Guinea-Bissau	Guinea	Ghana	السنة
905	180	3	2113	7050	2002
1160	1006	291	5187	18653	2003
400	1545	301	3859	17128	2004
429	3677	133	2160	4776	2005
287	2367	11	2342	4465	2006
440	4425	225	3922	9274	2007
2408	2620	2162	16107	46673	2008
3581	3283	790	11384	60331	2009
15737	3665	4301	10446	48641	2010
9281	4335	4702	15367	71584	2011
7268	2098	1212	25287	76181	2012
6365	33677	2469	10535	68879	2013
6230	2850	173	9608	51207	2014
12598	4617	236	8433	62069	2015
18787	2503	391	8507	74025	2016
10548	2907	59	8684	110565	2017
12076	3396	84	7832	116485	2018
12784	2263	7	12145	60834	2019
12857	6108	395	14432	78162	2020
10892	14877	132	22607	128587	2021

المصدر: www.ITC.org

تابع جدول (١)

Togo	Sierra Leone	Senegal	Nigeria	Niger	السنة
1352	718	8202	7420	33	2002
1810	1767	6933	35947	61	2003
2130	1077	8196	30738	69	2004
249	1306	16111	18369	2235	2005
325	1065	18931	7692	703	2006
340	4981	42570	24757	496	2007
2547	3314	24082	467803	1216	2008
3000	3137	22467	90858	497	2009
34929	3978	30529	142642	649	2010
7486	4868	23559	115253	4179	2011
6304	3979	36752	88174	1826	2012
7652	3896	39704	97442	6684	2013
8432	2252	36161	99812	13265	2014
7333	3390	30338	89954	15766	2015
20920	2366	45638	87243	7916	2016
62114	2937	67825	103624	10848	2017
11602	3982	37523	180266	6305	2018
57526	5893	57398	133155	5843	2019
30021	5054	65635	102262	4249	2020
35197	6319	66850	138395	7047	2021

المصدر: www.ITC.org